

كلمة وفد الجمهورية العربية السورية في
مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة
ريو دي جانيرو ٢٠-٢٢/حزيران ٢٠١٢

السيد الرئيس السيدات و السادة الحضور

أتوجه باسم الجمهورية العربية السورية بالشكر لجمهورية البرازيل الاتحادية لاستضافة هذا المؤتمر والتهنئة على النجاح في التنظيم وحسن الاستقبال كما نهني الرئيسة السيدة ديلما روسيف على رئاسة المؤتمر .

السادة الحضور،

انطلاقاً من التزام الجمهورية العربية السورية تجاه تطبيق مقررات المؤتمرات الدولية التي شاركت بها ، فقد كانت من أوائل الدول التي سعت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإدماج البعد البيئي في خططها الخمسية ، وقد شغلت المواضيع التي تناولتها أهداف التنمية الألفية والتي تتعلق بمكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة والتعليم والصحة وتمكين المرأة وحماية البيئة حيزاً هاماً من إستراتيجيات التنمية في سورية، وكذلك في عملية التطوير والتحديث والإصلاح الإداري. ويأتي ذلك بالتوازي مع التوقيع على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية والالتزام بتنفيذ مكوناتها.

السيدات والسادة الحضور

على الرغم من التحديات التي تواجهها سورية نتيجة انعكاسات الأزمات العالمية والتي منها التغيرات المناخية والاحتباس الحراري، وما ينتج عنها من جفاف وشح في المياه وأثر ذلك على القطاعات الأساسية، إضافة إلى تأثير حالة عدم الاستقرار الإقليمي والتي ليس أقلها استمرار الكيان

الإسرائيلي في احتلال الأراضي العربية بما فيها الجولان السوري المحتل واستنزاف موارده، وممارسات الاحتلال على البشر والأرض والمياه والنبات والحجر، ونذكر من ذلك: على سبيل المثال لا الحصر:

- ١- تهجير أكثر من نصف مليون مواطن سوري من أراضيهم في الجولان المحتل وممارسة سياسة التنكيل بحق من تبقى من السوريين فيه.
- ٢- سرقة مليار ونصف متر مكعب من المياه من الينابيع وكذلك المخزون الجوي في الجولان السوري المحتل.
- ٣- دفن النفايات النووية والكيميائية والصناعية في أرض الجولان السوري المحتل وبالتالي حولت إسرائيل أرض الجولان إلى مقبرة لدفن نفاياتها السامة والمشعة وأكدت تحاليل التربة ذلك إضافة إلى تلغيم الجولان بقنابل نيوترونية.
- ٤- تخريب للواقع الإيكولوجي الذي كان يذخر به الجولان المحتل وتخريب الآثار القديمة المسيحية والإسلامية التي تمثل جميع العصور التاريخية وما قبل التاريخ. و يضاف إلى ما سبق، الضغوط والعقوبات الاقتصادية التي تواجهها سورية والتي تقف عائقاً أمام تحقيق التنمية المستدامة، نتيجة الصعوبات في الحصول على تكنولوجيات متقدمة وتقانات رفيعة بفعل الحظر الأمريكي والأوروبي.

كما أدت الممارسات التي تقوم بها المجموعات الإرهابية المسلحة، منذ أكثر من عام في سورية، للاضرار بالبيئة و الإنسان و الصحة عبر اعتداءاتها على البنى التحتية وعدم تمكين الجهات المعنية ترحيل المخلفات والنفايات الصلبة و الآثار الضارة . كما تسببت الاعتداءات المتكررة على محطات ضخ المياه في عدد من المناطق إلى تعطل منظومة تزويد الأراضي والسكان بالمياه، إضافة إلى تخريب بعض شبكات الري الحديث.

وقد أدت سرقة الأسمدة بكميات كبيرة واستخدامها لتصنيع المتفجرات والعبوات الناسفة، إلى فقدان هذه المادة وعدم تمكن المزارعين من استخدامها للزراعة، مما أدى إلى تدني الإنتاج الزراعي في الريف، وبالتالي انخفاض دخل المزارعين السنوي.

لكن كل هذا لم يمنع سورية من تجديد الخيار المجتمعي لدور الدولة في رسم وتحقيق التنمية المستدامة في إطار المسؤولية المشتركة للدولة والمجتمع، في حماية البيئة، من خلال ما تضمنه الدستور الجديد في عدة مواد في تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع والأفراد عبر تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة، و إعتبار أن "حماية البيئة مسؤولية الدولة والمجتمع وهي واجب على كل مواطن"، بالتوازي مع إصدار قانون البيئة الجديد لعام ٢٠١٢ والذي يمثل ركيزة أساسية تشريعية تنظيمية في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

السيدات والسادة

إن حكومة الجمهورية العربية السورية تؤكد على أهمية تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة بما يحقق أهداف هذه التنمية كما أقرتها المؤتمرات الدولية السابقة الخاصة بالبيئة، كما تؤكد على ضرورة أن يستجيب هذا الإطار لاحتياجات جميع الدول، مع التأكيد بأن يأخذ بعين الاعتبار احتياجات الدول النامية والتأكيد على مسؤولية الدول المتقدمة في تنفيذ التزاماتها في دعم الدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة ودعم عمليتي نقل وتوطين التكنولوجيا وبناء القدرات، على أن لا يشكل الإطار المؤسسي المستهدف أي عيب جديد على الدول النامية، وأن لا يتناول استخدام الاعتبارات البيئية كعوائق تجارية أو شروط لتقديم المساعدات الإنمائية، بل تقديم الدعم الفني والمالي لمساعدة الدول النامية ومنها سورية في الولوج إلى تقانات الإنتاج الرفيعة التي تلبى كافة المعايير، ونقل التكنولوجيا المتقدمة وخاصة المستخدمة في تنفيذ مشاريع حيوية بما فيها مشاريع آليات التنمية النظيفة (CDM)، وبناء القدرات الوطنية، وأن لا

يكون مفهوم الاقتصاد الأخضر بديلاً عن مفهوم التنمية المستدامة بل كأداة من أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة والتي تعد الهدف الأشمل والأوسع والأسمى.

كما نؤكد على ضرورة إلزام إسرائيل بالقرارات الدولية فيما يتعلق تحديداً بالجولان السوري المحتل وبالكف عن استغلال موارده الطبيعية أو إتلافها أو التسبب في ضياعها أو تعريضها للخطر، وبالكف عن اتخاذ أي إجراءات تضر بالبيئة، وتدمر الهياكل الأساسية الحيوية في الأراضي المحتلة.

و شكراً السيد الرئيس